توضيح الأفكار

شرح

تنقيح الأنظار

للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني
المتوفى (١١٨٢هـ) رحمه الله

حققه وعلق عليه
محمد محيي الدين أبو زيد

المجلد الأول

مكتبة الرشد
ناشرون

مسألة

(عدمُ انحصارِ الصحيحِ في كُتُبِ الحديثِ. قال زَيْنُ الدينِ عبدُ الرَّحيمِ ابنُ الحسينِ العراقيُّ الشافعيُّ[١]**)** كان الأحسن ذكر اسمه ونسبه في أول ما نَقَل عنه المصنف، حيث قال: قال ابن الصلاح وزين الدين[٢].

(لم يَستَوْعِبِ البخاريُّ ومسلمٌ كلَّ[٣] **الصحيحِ في كتابَيْهما)** فعلىٰ هذا كان الأحسن في الترجمة أن يقول المصنف: عدم انحصار الصحيح في كتابي البخاري ومسلم؛ ليوافق ما قاله الزين، وكما يأتي من الكلام الدال علىٰ أن الخوض فيهما لا غير.

وعبارة الزين في نظمه[٤]: «ولم يَعُمَّاهُ» إلىٰ آخره، أي: لم يَعُمَّ البخاري ومسلم كل الصحيح، يريد: لم يستوعباه في كتابيهما. انتهىٰ.

وعبارة ابن الصلاح[٥]: لم يستوعبا الصحيح في صحيحيهما ولا التزما ذلك. ثم ذكر كلام البخاري ومسلم الآتي.

(ولم يَلْتَزِما ذلك) أي: استيعاب الحديث الصحيح **(وإلزامُ الدَّارَقُطْنِيِّ)** هو أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني إمام كبير وحافظ شهير، ذكرنا بعضًا من أحواله في «التنوير شرح الجامع الصغير» **(وغيرِهِ)** هو أبو ذر الهروي،

---

(١) «شرح الألفية» (ص: ١٤).

(٢) بعده في المطبوعة: «فالصحيح ما اتصل سنده. الخ». وليس هو في النسخ المخطوطة.

(٣) في ن، ص: «ذكر». ولم يظهر في م. والمثبت من س، ونسخة علىٰ ن، والمطبوعة، و«التنقيح».

(٤) «شرح الألفية» (ص: ١٤).

(٥) «علوم الحديث» (١/ ١٤١).

كما في «شرح صحيح مسلم»[١] **(إيَّاهما)** أي: الشيخين **(بأحاديثَ)** صحيحة لم يُخرجاها ولا أحدهما.

ذكر الدارقطني وغيره [أن جماعة من الصحابة رَوَوْا عن رسول الله ﷺ، ورُوِيَت][٢] أحاديثهم[٣] من طرق صحاح لا مطعن في ناقليها، ولم يُخرِّجا من أحاديثهم شيئًا، فيلزمهما إخراجها علىٰ مذهبهما.

(ليس بلازمٍ) لهما إلَّا بعد[٤] التزامهما الاستيعاب.

(قال الحاكمُ) أبو عبد الله **(في خُطبةِ «المُسْتَدْرَكِ»[٥])** بصيغة اسم المفعول، هذا الجاري علىٰ الألسنة، ويصح علىٰ اسم الفاعل من باب «عِيشةٍ راضِيَةٍ» **(ولم يَحْكُمَا)** أي: الشيخان **(ولا واحدٌ منهما أنَّه لم يَصِحَّ من الحديثِ غيرُ ما أخرجَهُ. انتهى)** كلام الحاكم، ساقه الزين[٦] كالاستدلال علىٰ ما ادعاه من عدم استيعابهما.

ولكن لما كان الحاكم ليس بناقل عنهما، فهو كالدعوىٰ أيضًا تحتاج إلىٰ بيِّنة؛ فقال الزين[٦] مستدلًّا لدعواه ودعوىٰ الحاكم: **(قال البخاريُّ[٧]: ما أدخلتُ في كتابي «الجامعِ»)** أي: من الأحاديث **(إلَّا ما صحَّ، وتركتُ من**

---

(١) «شرح مسلم» للنووي (١/ ٤٦).

(٢) ليس في م، والمطبوعة. وأثبته من ن، س، ص، و«شرح مسلم».

(٣) في م، والمطبوعة: «أحاديث». والمثبت من ن، س، ص، و«شرح مسلم».

(٤) قوله: «إلا بعد». في م: «بعد». وفي س، والمطبوعة: «لعدم». والمثبت من ن، ص.

(٥) «المستدرك» (١/ ٢).

(٦) «شرح الألفية» (ص: ١٥).

(٧) رواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٢٦)، ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٣).

الصِّحاحِ لحالِ[١] **الطول)** فدلَّت عبارته أنه لم يستوعب الصحيح، وأن أحاديث «جامعه» صحيحة.

(وقال مسلمٌ[٢]**: ليس كلُّ صحيحٍ وضعتُهُ هنا)** أي: في كتابه **(إنَّما وضعتُ هنا ما أجمعوا عليه)**.

لفظ ابن الصلاح[٣]: قال مسلم: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هَهنا -يعني: في كتابه «الصحيح»- إنما وضعت هَهنا ما أجمعوا عليه[٢٨]. إلىٰ هنا عبارة مسلم كما نقلها ابن الصلاح.

ثم قال ابن الصلاح مفسِّرًا لقول مسلم: «ما أجمعوا عليه» **(يريدُ: ما وجدَ عنده فيه شرائطَ الصحيحِ المجمَعِ عليه، وإنْ لم يوجَدْ اجتماعُها)** أي: شرائط الصحيح **(في بعضِ أحاديثِ كتابِهِ عند بعضِهم)** أي: لم يوجد عند بعض المُجْمِعين من أئمة الحديث.

ولا يخفىٰ أن كلام مسلم لا يفيد ما قاله ابن الصلاح من قوله: «وإن لم

[٢٨] **محيي الدين**: قال البقاعي: قال البلقيني: وقيل: أراد مسلم بقوله: «ما أجمعوا عليه» ما أجمع عليه أربعة من أئمة أهل الحديث، وهم: أحمد بن حنبل، ويحيى بن يحيى، وعثمان بن أبي شيبة، وسعيد بن منصور الخراساني اهـ. ولم يرد إجماع جميع الأمة كما هو المتبادر للفهم، لكن لم يتبين برهان هذا القول اهـ. من هامش الأصلين بإيضاح يسير.

(١) في ن، س، ص: «محال». وغير ظاهر في م. والمثبت من المطبوعة، و«التنقيح»، و«شرح الألفية»، ومصادر التخريج السابقة.

(٢) «صحيح مسلم» (٢/ ١٥).

(٣) «علوم الحديث» (١/ ١٤١).